REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIALE
العدد العاشر- يوليوز/شتنبر 2023

فاعلية المعالجة الأمنية للمحتوى الإلكتروني الزائف خلال أزمة كوفيد 19

دراسة تحليلية –

THE EFFECTIVENESS OF SECURITY TREATMENT OF FALSE ELECTRONIC CONTENT DURING THE COVID-19 CRISIS - AN ANALYTICAL STUDY -

Doi : 10.5281/zenodo.8380921

عبد الرحمان كامل
طالب باحث في سلك الدكتوراه
جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب
benkamel.immo@gmail.com

سميحة معاد الراصفي
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه
جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب
errasifi3@gmail.com

CC BY

فاعلية المعالجة الأمنية للمحتوى الإلكتروني الزائف خلال أزمة كوفيد 19 -دراسة تحليلية –

عبد الرحمان كامل
طالب باحث في سلك الدكتوراه
جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب
سميحة معاد الراصفي
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه
جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة كشف فاعلية معالجة المديرية العامة للأمن الوطني لانتشار المحتوى الإلكتروني الزائف خلال فترة أزمة كوفيد 19 بالمغرب، ولأجل ذلك تم تناول أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف، والتوزيع الجغرافي لانتشاره على مستوى جهات المغرب، بالإضافة إلى تحديد اتجاه تطور المؤشر الزمني لحالاته. وقد تم تطبيق المنهج الاستقرائي والتحليلي حيث تم استقراء البلاغات الأمنية الصادرة حول حالات المحتوى الإلكتروني الزائف ومن تم تحليلها إحصائيا.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تهم "الأخبار الزائفة" شكلت نسبة (75.68%) من إجمالي عدد أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف الذي تم رصده من قبل الخلية الأمنية للرصد واليقظة المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني خلال فترة الدراسة، كما تم التوصل إلى أن الفيديو" يعد الوسيلة الأكثر

استخدامًا في نشر المحتوى الإلكتروني الزائف حيث مثَّل نسبة (56.76%) من إجمالي المحتويات الأخرى. وأوصت الدراسة بضرورة تقوية الترسانة القانونية والعقابية ضد ترويج المحتوى الإلكتروني الزائف من خلال توسيع الاختصاص الأمني في مراقبة ومتابعة كل ما يتم بثه على شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب.

الكلمات المفتاحية: المحتوى الإلكتروني، الزائف، كوفيد 19 ، شبكات التواصل الاجتماعي، التهديدات الأمنية.

THE EFFECTIVENESS OF SECURITY TREATMENT OF FALSE ELECTRONIC CONTENT DURING THE COVID-19 CRISIS

- AN ANALYTICAL STUDY -

ABSTRACT

This study aims to identify the effectiveness of security procedures, of the General Directorate for National Security, to stop the spread of fake electronic content during Covid-19 pandemic in Morocco. The study examined types of fake electronic content, the range of its spread all over the country and defined the times in which the fake content spreads. Inductive and analytical methods applied, by reviewing and analyzing the police cases of fake electronic content.

Abderrahman KAMEL
Phd in student
Cadi Ayyad University, Marrakech, Morocco

Samiha MOUAD ERRASIFI
Phd in student
Cadi Ayyad University, Marrakech, Morocco

The findings showed that ratio of "the fake news" was 75.68% of the fake content cases, which observed by the General Directorate for National Security. The findings also showed that using video clips is the most medium or method used in publishing fake electronic content, its ratio was 56.76% of the total of fake contents. The study advocated for strength of legal and penal regulations to limit the spread of fake content, by expanding the power of security authorities, in observing and monitoring the information published via the social media in Morocco.

Keywords: the fake, electronic content, Covid 19, Social Media, Security threats.

مجلة القانون و المجتمع
العدد العاشر- يوليوز/شتنبر 2023

مقدمة

خلال فترة أزمة تفشي كوفيد 19 بالمغرب وما رافقها من فرض السلطات الحكومية للحجر الصحي والإغلاقات والتباعد الاجتماعي؛ أصبحت الشبكات الاجتماعية مصدرا رئيسيا للمعلومات والأخبار حول تطورات هذه الأزمة،

أولا: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

1.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

وقد نتج عن سوء استخدام هذه الشبكات انتشار محتوى إلكتروني زائف مما نتج عنه بالمحصلة تهديد للأمن والاستقرار المجتمعي، هنا تدخلت السلطات الحكومية ممثلة في المديرية العامة للأمن الوطني من أجل مواجهة هذه التهديدات عبر عدة إجراءات، وانطلاقا من هذا تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: ما هي فاعلية المعالجة الأمنية في الحد من انتشار المحتوى الإلكتروني الزائف المتعلق بتفشّي جائحة كوفيد 19 في المغرب؟

وتتفرع عن مشكلة الدراسة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف خلال فترة تفشّي جائحة كوفيد 19 بالمغرب؟
- ما التوزيع الجغرافي لانتشار المحتوى الإلكتروني الزائف على مستوى جهات المغرب؟
- ما المؤشّر الزمني لتطوّر حالات المحتوى الإلكتروني الزائف؟

1.2 أهداف الدراسة

الهدف الأساس لهذه الدراسة هو كشف فاعلية المعالجة الأمنية في الحد من انتشار المحتوى الإلكتروني الزائف المتعلق بجائحة كوفيد-19 بالمغرب، أما الأهداف الفرعية فتتمثّل في الآتي:

1. تِبيان أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف الذي عالجته المؤسسة الأمنية.
2. التعرّف على التوزيع الجغرافي لانتشار المحتوى الإلكتروني الزائف.
3. تحديد اتجاه تطوّر المؤشر الزمني للمحتوى الإلكتروني الزائف.

1.3 أهمية الدراسة

تنبع أهمّية الدراسة من حيث الموضوع الذي تتناوله، فالمحتوى الإلكتروني الزائف لعب دورًا مؤثّرًا في عملية مواجهة الدولة المغربية لآثار جائحة كوفيد-19 على المستويين الفردي والجماعي. وقد تساعد هذه الدراسة على فهم دور المؤسّسة الأمنية في إدارة أزمة كوفيد 19، وأيضا فهم دورها في الحد من انتشار المحتوى الإلكتروني الزائف المتعلق بتفشي الجائحة.

1.4 منهجية الدراسة وأدواتها

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تمّ تطبيق المنهج الاستقرائي والتحليلي حيث تم استقراء البلاغات الأمنية الصادرة حول حالات المحتوى الإلكتروني الزائف ومن تم تحليلها. كما تمّ اعتماد برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لمعالجة المعطيات البيانية الخاصة بحالات المحتوى الإلكتروني الزائف. وتمّ جمع بيانات ومعلومات هذه الدراسة من البلاغات الرسمية الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني والتي قامت برصد المحتوى الإلكتروني الزائف المتداول في شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب.

1.5 مصطلحات الدراسة

وسائل التواصل الاجتماعي: "عرّفها المشرّع المغربي بأنّها تلك المواقع الإلكترونية المتوفرة على منصّة الأنترنت والمبنية على أُسُس معلوماتية

معيّنة، والتي تُمكّن مستعملها من إنشاء حسابات شخصية ومن التواصل ونشر وتقاسم المحتويات الإلكترونية، وكذا من التفاعل مع منشورات باقي المستخدمين"[1].

المحتوى الإلكتروني: "هو كل وثيقة رقمية يمكن تخزينها داخل دعامة أو نقلها عبر وسيلة لنقل المعلومات على الخط ويمكن أن تكون كتابيّة أو سمعيّة أو بصرية داخل قاعدة معطيات غير منظمة"[2].

الأخبار الزائفة: "وهي كل خبر مختلق عمدًا يتم نشره بقصد خداع وتضليل طرف آخر ودفعه إلى تصديق الأكاذيب، أو التشكيك في الحقائق التي يمكن إثباتها"[3].

1.6 حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مجموعة من الحدود، حيث تركزت على موضوع محدد وتم توجيهها نحو فهم فعالية المعالجة الأمنية في الحد من انتشار المحتوى الإلكتروني الزائف خلال فترة انتشار جائحة كوفيد-19 في المملكة المغربية.

ويمكن ان نذكر الحدود المعلن عنها في ما يلي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تقدير مدى نجاح وفعالية التدابير الأمنية في التصدي لانتشار المعلومات الزائفة خلال الفترة الزمنية التي امتدت من 06 فبراير 2020 إلى 24 أبريل 2020، وذلك خلال جائحة كوفيد-19.

الحدود البشرية: الجمهور المستهدف من الدراسة هم مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي في المملكة المغربية، حيث يشكلون جزءًا أساسيًا من المجتمع المعني بالدراسة.

الحدود المكانية: تمحورت الدراسة حول شبكات التواصل الاجتماعي والمساحة الإلكترونية في المغرب. ركزت على التأثير الذي يمكن أن تلعبه التدابير الأمنية على هذه المنصات الإلكترونية.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية المحددة لهذه الدراسة بدأت من 06 فبراير 2020، وهي تاريخ اكتشاف أول حالة إصابة بكوفيد-19 في المغرب، وامتدت حتى 24 أبريل 2020. عكست هذه الفترة الأحداث والتطورات المتعلقة بالجائحة وانتشار المعلومات حولها في المغرب.

1.7 هيكل الدراسة:

تضم هذه الدراسة خمسة محاور رئيسية، يناقش الأول منها الإطار المنهجي والنظري، ويتناول المحور الثاني أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف والتهديدات الأمنية الناتجة عنه، في حين يركز المحور الثالث على المسؤولية الجنائية لمروجي المحتوى الإلكتروني الزائف وذلك من خلال مجموعة القانون الجنائي المغربي ومن خلال قانون الصحافة والنشر. وجاء المحور الرابع ليعرض آليات مكافحة المحتوى الإلكتروني الزائف وتأثيرها في استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، أما المحور الخامس فقد قام الباحث

[1] مشروع قانون استعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة رقم 22-20، ص 1

[2] نفسه، ص 1

[3] نفسه، ص 7

خلاله بتحليل بلاغات المديرية العامة للأمن الوطني وتغريداتها على صفحتها الرسمية بمنصة تويتر خلال الفترة الزمنية للدراسة.

ثانيًا: المحتوى الإلكتروني الزائف والتهديدات الأمنية الناتجة عنه

1.1 أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف:

يستهدف المحتوى الإلكتروني الزائف عدّة مجالات وقطاعات حيث تختلف أنواعه حسب المجال الذي يستهدفه، وقد قسّم الباحثون بشكل عام المحتوى الزائف إلى العديد من الأنواع سيتم التركيز هنا على أبرزها والأكثر تداولًا منها وهي كالآتي:

1.1.1.1. معلومات زائفة وفقًا لأسلوب التخطيط:

وينقسم هذا النوع من المعلومات إلى: أولًا: شائعات تصدر بشكل تلقائي دون قصد إمّا بسبب نشر الأخبار دون التحقق من مصادرها الأصلية أو عن طريق تحريف الكلام الصادر عن المصدر بشكل جزئي ممّا يُخِلُّ بالمعنى. وثانيًا هناك شائعات مزروعة وهي تلك الأخبار التي تُنشر ويكون صاحبها على دراية ويقين تام بأنها زائفة ومضلّلة، وتُنشر هذه المعلومات بغاية تحقيق هدف أو غرض معيّن بحسب نوع المجال الذي تندرج ضمنه [4].

1.1.1.2. معلومات زائفة وفقًا لأسلوب السريان:

تتعدّد الأنواع الفرعية لهذه الشائعات، وتتجلّى أهمّها في: أولًا شائعات غاطسة وهي التي تظهر في ظروف معيّنة ثمّ تختفي لتعاود الظهور في ظروف مماثلة بوعي من الأفراد أو بدون وعي منهم. وثانيًا هناك نوع يصنّف على أنه من الشّائعات المندفعة وهي تلك المعلومات التي تبرز وتنتشر بسرعة كبيرة بناءً على مشاعر انفعالية عنيفة، تنطوي على شائعات العنف وحوادث الأزمات والكوارث، وهذا النوع يستند إلى الانفعالات القوية الصادرة عن الأفراد والجمهور كالخوف والهلع أو الغضب أو الفرح المفاجئ [5].

1.1.1.3. معلومات زائفة وفقًا للاتجاه:

ويوجد نوعين من المعلومات المضلّلة وفقًا للاتجاه أوّلهما الشائعات الإيجابية وهي تلك المعلومات التي تصدر عن المؤسّسات الأمنية والاستخباراتية لإخفاء الأسرار عن الأعداء، أو شائعات من أجل تحقيق الوحدة والتآلف بين أفراد مجتمع ما. والنوع الثاني يتجلّى في الشّائعات السلبية: وهي معلومات مضَلّلة يتم توظيفها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل الانتقام من الأشخاص أو

[4] حفصة هزاع الحذيفي ورباب رأفت الجمال، اتجاهات الرأي العام نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، عدد 2، مجلد 5، يونيو 2019، ص 36

[5] نفسه، ص 38

تشويه منجزات مؤسّسة ما في المجالات المذكورة [6].

1.1.1.4. معلومات زائفة وفقًا للدوافع العقلية للمصدر:

ويُقصد بها تلك الشّائعات التي تصدر عن الأفراد بتأثير من الشعور الداخلي والصورة المكونة لديهم حول موضوع ما، وينقسم هذا النوع من المعلومات إلى أولًا: شائعات تعبيرية تهدف لدعم الصورة الذهنية للفرد أو الجماعة حول موضوع ما، فيتم إطلاق أقوال ومعلومات غير حقيقية حول الموضوع تحقق الراحة النفسية للفرد وتُبعد عنه الشعور بالتهديد أو بالخوف من ذلك الموضوع. ويتمثّل النوع الثاني في الشائعات التفسيرية وهي التي تصدر كرد فعل عن ظهور مفاجئ لشائعة ما، حيث يبحث لها الفرد عن تفسير غير منطقي وغير علمي يوافق خلفيته الشخصية هروبًا من الحيرة حول موضوع الشائعة. أما النوع الثالث فيتجلى في الشّائعات التبريرية التي عادةً ما تصدر عن المؤسّسات الرسمية في تبريرها لإحدى القرارات المتخذة. في حين يتمثل النوع الرابع في الشائعات التدميرية التي تهدف لتدمير الصورة الذهنية المكوّنة عن شخص أو مؤسّسة والإضرار بسمعتهم. هناك نوع خامس يسمّى شائعات علاجية وهي تلك الأخبار الزائفة التي تكون محبّبة لدى الجماهير وتوجد لديهم الحاجة لسماعها من أجل تجاوز حالات الإحباط واليأس التي قد تكون سائدةً في المجتمع خلال فترة ما [7].

1.1.1.5. معلومات زائفة وفقًا للمضمون:

ويندرج ضمن هذا النوع أولًا المعلومات السياسية التي تستخدم من قبل الحكومات لمحاربة المعارضين، كما تستخدمها المعارضة للنيل من إنجازات الحكومة والمؤسّسات التابعة لها. كما يسود الشائعات الاقتصادية التي تؤثر في المؤسّسات المالية والأسواق، وخاصّة عند انتشار الشائعات المتعلقة باختفاء السلع الاستراتيجية والأساسية. وتُعدّ الشائعات الدينية ذات تأثير أيضًا حيث يقوم أتباع الفرق الدينية ببثّ الشائعات التي تستهدف الفرقة الأخرى ونشر الأكاذيب عنهم وإلصاق التّهم بهم. كما تبرز الشائعات الحربية والتي تنشأ نتاجًا لطبيعة التحفظ والسرّية التي تطبع عمل المؤسّسات العسكرية والأمنية، حيث تحجب المعلومات مما ينتج عنه نشر للأخبار الزائفة والمعلومات المضللة حول عمل المؤسسة. وأخيرًا نجد الشائعات الصحية وترتبط بالأخبار الزائفة حول عالم الدواء والشفاء والأمراض وانتشار الأوبئة [8].

[6] نصر الدين عبد القادر عثمان، دور الإعلام الجديد في الترويج للشائعات وآليات التصدي لها: دراسة على أساتذة الإعلام والإعلاميين، مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، عدد 23، 2019، ص 220

[7] نفسه، ص 221

[8] علي الكلباني، الشائعات وخطرها في ظل وسائل الإعلام الجديد، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 2017، ص 51

1.1.1.6. معلومات زائفة وفقًا للهدف:

حيث تتنوّع هذه الشائعات ويتمثّل أولها في المعلومات المضلّلة الناتجة عن الخوف والرعب فتدفع الأفراد لتفسير الحوادث العادية بتفسيرات خاطئة يُمليها عليهم الخوف والوهم، ويزداد انتشار مثل هذه الشّائعات أثناء الأزمات وانتشار الأمراض والأوبئة. كما توجد شائعات تهدف لنشر الكراهية وهي تُعدُّ أخطر الشائعات حيث تستهدف الوحدة الوطنية للشّعوب عن طريق خلق الكراهية بين الطوائف الدينية والمذهبية والقومية داخل الوطن الواحد. كما تسود في الفضاء الإلكتروني شائعات تهدف للتمويه من خلال نشر أخبار زائفة بهدف تثبيت صعوبة التمييز بينها وبين الأخبار الحقيقية. نجد كذلك معلومات مضلّلة تهدف لإطلاق الشغب من خلال تحويل حادثة أو موضوع بسيط إلى مظاهرات ومشاجرات عنيفة. وأخيرًا هناك نوع من الشائعات الهدف منها جس النبض الجماهيري عن طريق رصد ردود فعل الأفراد اتجاه شخص ما أو فكرة ما أو بهدف معرفة اتجاه الرأي العام[9].

1.2. التهديدات الأمنية الناتجة عن انتشار المحتوى الإلكتروني الزائف

ينتج عن انتشار المحتوى الإلكتروني الزائف على منصّات الشبكات الاجتماعية وفي الفضاء الإلكتروني بشكل عام، عدّة تحدّيات أمنية للدول بدءً من توظيفها في ارتكاب مختلف الجرائم ذات الصبغة المعلوماتية وصولًا للاستعانة بها من قبل دول وتنظيمات معادية للأمن القومي لنشر أخبار ومعلومات زائفة حول عدة قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية، ممّا يؤثّر على الرأي العام وبالنتيجة يؤثّر على الاستقرار والأمن في المجتمع، وتتجلى أبرز التهديدات الأمنية في الآتي:

1.2.1.1. العنف السياسي والانتخابي:

الانتخابات عنصر أساسي في العملية الديمقراطية لكل بلد، فهي تُعزّز تنافسية السياسات وتضمن المشاركة السياسية وتعزّز سيادة القانون، ومع انتشار المحتوى الزائف في الفضاء الإلكتروني أصبحت المحطات الانتخابية وغيرها تتأثّر بتوظيف الشبكات الاجتماعية كإحدى أدوات الاختراق بهدف التأثير في مسار الأحداث الوطنية للدول (الانتخابات، صياغة التشريعات، التحالفات السياسية..)، في فبراير من سنة 2019 نشرت لجنة منبثقة عن مجلس العموم البريطاني تقريرًا يحذّر من أن الأخبار الزائفة تشكل تهديدًا خطيرًا للديمقراطية[10].

ووفقًا لنتائج استطلاع صادر عن Pew Research Center في أمريكا فإن نسبة 68% من الأمريكيين يعتقدون أن الأخبار والمعلومات الزائفة لها تأثير كبير على ثقتهم في الحكومة،

[9] نفسه، ص 53

[10] Itai Brun, Michal Roitman, National Security in the Era of Post-Truth and Fake News, The institute for National Security Studies, accessed March 02, 2022: https://bit.ly/3hOWwyz

فيما أشارت نسبة 50% أن هذه الأخبار والمعلومات تُعدّ مشكلة كبيرة جدًا في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر خطورة من الإرهاب وتغيُّر المناخ والعنصرية[11].

نعود إلى مارس من سنة 2018 حيث تمّ الكشف عن قيام شركة Cambridge analytica البريطانية[12] بتوفير بيانات حول توجُّهات الناخبين الأمريكيين من خلال تطبيق اختبار يسمى This is your digital life يتم الدخول إليه عبر حسابات فيسبوك، أدّت هذه العملية إلى تسريب بيانات شخصية لأكثر من 87 مليون ناخب أمريكي من مستخدمي الموقع[13]، تمّ استغلالها في بث أخبار زائفة للتّأثير على توجُّهات الناخبين خلال فترة الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية لسنة 2016. وبسبب هذه القضية فرضت السلطات الأمريكية في منتصف شهر يوليو من سنة 2019 غرامة مالية قدرها 5 مليارات دولار على شركة فيسبوك بسبب فشلها في حماية خصوصية المستخدمين.

يقترن هذا الحادث بالاتهام الأمريكي لروسيا بالتجسّس على المنصات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة والتأثير من خلالها في مسار الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية، عبر نشر أخبار زائفة حول المرشحين للانتخابات، ودعمت شركة فيسبوك هذا الاتهام بالإعلان أن روسيا قامت بالفعل خلال الفترة من يونيو 2015 إلى مايو 2017 بشراء أكثر من 3000 إعلان على الموقع وحوالي 500 حساب فيسبوك وهمي، كما بيّنت أن منصة تويتر هي الأكثر استخدامًا خلال عملياتهم التي تمت عبر نشر الأخبار الزائفة fake news واستخدام الحسابات غير البشرية وحسابات التصيُّد لأجل التأثير في الرأي العام الأمريكي[14].

وفي بعض الدول يتمّ نشر أخبار زائفة حول الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين والهيئة الانتخابية ممّا يؤدي إلى إثارة التوتر والعنف، حيث أدّى نشر نتائج مزيّفة حول الانتخابات المحلّية في نيجيريا إلى تأجيج العنف على نطاق واسع في المجتمع، حيث تعارضت النتائج الرسمية التي تمّ إعلانها مع تلك النتائج الزائفة المتداولة على الشبكات الاجتماعية[15].

---

[11] The Future of Truth and Misinformation Online, Pew Research Center 19-10-2017, accessed February 16, 2022: https://pewrsr.ch/3Ik98J5

[12] Cambridge analytica هي شركة بريطانية تأسست سنة 2013، وهي فرع للشركة الأمريكية SCL LIMITED تعمل في مجال جمع وتحليل البيانات السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتقدم المساعدة للسياسيين في الحملات الانتخابية عبر دراسة توجهات الناخبين، والتأثير في سلوكهم الانتخابي.

[13] عبد الرحمان كامل، رصد وتحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الأمن القومي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا، يوليو 2019، (تاريخ الدخول: 26/02/2022) https://bit.ly/3sSb9aW

[14] نفسه

[15] Uwaebuka Wisdom MADU and others, The Menace of Fake News in Nigeria: Implications for National Security, Paper presented at the 17th Annual National Conference of the School of Business Studies, July, 2019, p. 7

1.2.1.2. إذكاء التوترات العرقية والدينية:

تُعرِّض الأخبار الزائفة النسيج الديني والعرقي لكل بلد للخطر، ولها قدرة كبيرة على إثارة العنف والخلافات بين الطوائف الدينية والعرقية، وبالتالي تعريض الأمن القومي للدولة للخطر. في سنة 2017 أدت مشاركة شريط فيديو زائف على تطبيق واتساب WhatsApp في الهند إلى اندلاع أعمال عنف طائفي أدت إلى مقتل 62 شخص وتشريد حوالي 50 ألف مواطن من منازلهم في ولاية "أوتار براديش"[16]. وبحسب دراسة صادرة في يوليو 2019 حول دور الأخبار الزائفة في إثارة الصراعات الدينية في نيجيريا؛ توصل الباحث إلى أن المحتوى الزائف في الفضاء الإلكتروني شكل تهديدًا لاستقرار وأمن النسيج العرقي والديني في الدولة، انطلاقًا من الأخبار وأشرطة الفيديو الزائفة التي تمّ تداولها على منصّات الشبكات الاجتماعية والتي قامت بترويج محتوى إلكتروني زائف، يُشَار إلى أنّ سكان شمال البلاد ذي الأغلبية المسلمة يعادون سكان الجنوب الذي تقطنه أغلبية مسيحية، وهو ما فسّره الباحث بأنه توظيف مقصود من قبل أنصار وجماعات الضغط لإعادة هيكلة النظام الفيدرالي للدولة[17]، هنا يبرز التهديد الذي يشكله تداول المعلومات الزائفة في الفضاء الإلكتروني والتي تجيش عواطف الانتماء لهوية معيّنة أو دين أو مذهب أو عرق ممّا يؤثر على التسامح ويُهدّد التعايش السلمي بين هذه الطوائف وبالنتيجة يخلق تحدّيات وتهديدات للأمن القومي للدولة.

1.2.1.3. نشر خطاب الكراهية والعنف:

يؤدي تداول المحتوى الزائف على منصّات التواصل الاجتماعي إلى نشر خطاب الكراهية والتطرّف المؤدّيان إلى الإرهاب والكثير من المشكلات الأمنية. في 17 مارس من سنة 2020 نشر أحد دعاة الدين المغاربة المدعو أبو النعيم شريط فيديو يناقش فيه إجراءات إعلان حالة الطوارئ الصّحية بالمغرب، حيث عبر عن رفضه للإجراءات المتخذة خصوصًا المتعلق منها بإغلاق المساجد منعًا لتفشّي جائحة فيروس كوفيد 19 بين المصلين، حيث اتهم وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية وعموم المغاربة بالرّدة عن الإسلام نتيجة لهذه القرارات، داعيًا إلى رفضها ومقاومتها بكل الأشكال.

وقد يؤدّي انتشار مثل هذا الشريط المصور للمدعو أبو النعيم والذي حضي بمشاهداتٍ عالية من قبل رواد الفضاء الإلكتروني ومثله من الأشرطة الصوتية والمصوّرة التي تقوم بتسفيه وتبخيس جهود السطات العمومية لمكافحة أزمة الجائحة من منظور ديني إلى تحويل مواقع

[16] Randeep Dahiya, Fake News, Disinformation as threats to National Security and Possible Solutions, 19-01-2020, accessed February 17, 2022: https://bit.ly/3JbZ5XT

[17] Uwaebuka Wisdom MADU and others, The Menace of Fake News in Nigeria: Implications for National Security, Paper presented at the 17th Annual National Conference of the School of Business Studies, July, 2019, p. 8

وسائل التواصل الاجتماعي إلى بيئة حاضنة للتطرف والإرهاب.

1.2.1.4. تهديد الأمن الاقتصادي والاستثمار الخارجي:

ينتج عن نشر المحتوى الإلكتروني الزائف عواقب ومخاطر اقتصادية عدّة، وبالنتيجة تهديد السّلم المجتمعي والأمن القومي المتعلّق بالقطاعات الاقتصادية مثل الأسواق المالية وشركات الأدوية والبنوك، حيث تتضرّر سمعة بضائع وسلع الشركات الوطنية، بالإضافة إلى إضعاف ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، ممّا يؤدّي إلى خسائر في المالية العامة للدولة وأضرار عدّة تنعكس على مستوى عيش المواطنين، خصوصًا في حالات الأزمات والأوبئة وما يرافقها من تأثير على الاستقرار الاجتماعي[18].

1.2.1.5. التأثير على صنع السياسات الأمنية:

في شؤون الأمن عادةً ما يتم اكتشاف مشاكل جديدة بعد أزمة أو فشل ما، ممّا يؤدي إلى فهم أكثر ثراء للواقع. ونتيجة لانتشار جائحة كوفيد-19 في دول العالم أصبح الفضاء الإلكتروني يزخر بوفرة في المعلومات الزائفة، إذ لا يوجد رأي لا يمكن العثور على الداعمين له سواء كان حقيقيًا أو زائفًا. وقد يؤدي انتشار هذه المعلومات حول الموضوع إلى التأثير في الآليات الأمنية للدول من أجل التعامل مع واقع هذه الأزمة، مما قد ينتج عنه تقويض للأسس العلمية والمنهجية لفهم دينامية المجتمع والأفراد، وبالنتيجة التأثير على عملية صناعة سياسات أمنية تستجيب للتحدّيات الحقيقية الناتجة عن الأزمة[19].

ثالثًا: المسؤولية الجنائية لمروّجي المحتوى الإلكتروني الزائف

تعامل المشرع المغربي مع جرائم نشر المحتوى الإلكتروني الزّائف بكافة التدابير الوقائية من منع وتجريم وعقاب، حيث تعامل القانون مع هذه الجرائم بكل حزم وصرامة نظرًا لطبيعة خطورتها على المجتمع والاستقرار الأمني. وتطبيقًا للمقتضيات الدستورية الواردة في الباب الثاني حول الحريات والحقوق الأساسية من الدستور الصادر سنة 2011 خصوصًا الفصلين 25 و28 منه[20]، ومختلف القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، فإنَّ حرّية التعبير في المغرب هي من أهم الحرّيات المصُونة لكل مواطن، إلّا أنّ هذه الحرية قد فتحت الباب إلى إساءة التعبير من خلال نشر معلومات زائفة على منصّات التواصل الاجتماعي، ممّا قد ينتج عنه التأثير السلبي على الرأي العام وزعزعة الاستقرار الأمني في المجتمع.

[18] Bhaskar Chakravorti, as coronavirus spreads, so does fake news 05-02-2020, accessed March 01, 2022: https://bloom.bg/3IY67Pw

[19] Itai Brun, Michal Roitman, National Security in the Era of Post-Truth and Fake News, The institute for National Security Studies, accessed March 02, 2022: https://bit.ly/3tK3lqH

[20] دستور المملكة المغربية الصادر بتاريخ يوليو لسنة 2011

3.1 المحتوى الإلكتروني الزائف وعقوبته من خلال مجموعة القانون الجنائي المغربي

كما هو معلوم فإن نشر الأخبار الزائفة وصفت على أنها من الجرائم التي فيها اعتداء على مصالح الأفراد وأمن الدولة، حيث كان لابد من عقاب رادع لها، وقد تناول المشرع المغربي في نصوص مجموعة القانون الجنائي أركان قيام جريمة نشر المعلومات الزائفة وعقوبتها من خلال الآتي:

عقوبة الحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وغرامة مالية من 2000 إلى 20.000 درهم:

حيث أشار المشرع المغربي إلى أنّ هذه العقوبة تُطبَّق إذا وقعت الجرائم ضد الأشخاص وجعل حالة العمد شرطًا لقيامها. وقد جاء منطوق العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن في نص الفصل 1_447 من مجموعة القانون الجنائي المغربي: (يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات وغرامة من 2000 إلى 20.000 درهم كل من قام عمدًا وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سرّي، دون موافقة أصحابها. يعاقب بنفس العقوبة من قام عمدًا وبأي وسيلة بتثبيت أو تسجيل أو بث أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص دون موافقته) [21].

عقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 2000 إلى 20.000 درهم:

نرى هنا بأنّ المشرع اشترط بأن يكون القصد من جريمة نشر الأخبار الزائفة المسّ بالحياة الخاصّة للأفراد أو التشهير بهم، حيث نص الفصل 2_447 على: (يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2000 إلى 20.000 درهم، كل من قام بأيّ وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببثّ أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته دون موافقته أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المسّ بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم) [22].

عقوبة إهانة السُّلطات ويعاقب عليها بهذه الصفة:

يعاقب هذا الفصل على تقديم الأدلّة الزائفة حول وقوع جريمة خيالية، حيث جاء في منطوق الفصل 264: (يعتبر إهانة ويعاقب بهذه الصفة قيام أحد الأشخاص بتبليغ السلطات العامة عن وقوع جريمة يعلم بعدم حدوثها أو بتقديم أدلة زائفة متعلقة بجريمة خيالية، أو التصريح لدى السلطة القضائية بارتكابه جريمة لم يرتكبها ولم يساهم في ارتكابها) [23].

عقوبة الحبس من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة مالية لا تقل عن مائتي درهم:

يوضح المشرع من خلال العقوبات المدرجة في هذا الفصل أنها تعالج جرائم مقاومة تنفيذ أشغال أمرت بها السّلطات العامّة، والأخرى

[21] مجموعة القانون الجنائي المغربي، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6763، بتاريخ 25 مارس 2019، ص 147 و148

[22] نفسه، ص 87

[23] نفسه، ص 88

جرائم مثلها لكنها مرتكبة بالاستعانة بالتجمهر أو التهديد بالعنف، وهي ما تتطابق مع عدة حالات للمحتوى الإلكتروني الذي انتشر في بداية تفشّي الفيروس؛ المتمثلة في الدعوة إلى التجمهر والخروج للشارع التي عرفتها مدن فاس وطنجة وسلا، مع بداية تطبيق إجراءات حالة الطوارئ الصّحية. وينصّ الفصل 308 من مجموعة القانون الجنائي المغربي على: (كل من قاوم تنفيذ أشغال أمرت بها السلطة العامّة، أو صرّحت بها يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي درهم، ولا تتجاوز ربع مبلغ التعويضات. أمّا الأشخاص الذين يعترضون على تنفيذ هذه الأشغال بواسطة التجمهر أو التهديد أو العنف فإنهم يعاقبون بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتينّ، وبالغرامة المشار إليها في الفقرة السالفة) [24].

عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة من مائتي ألف درهم:

يعاقب النص القانوني هنا عن جريمة الوشاية الكاذبة ضد الأشخاص، وقد وردت هذ الجريمة في بعض المحتويات المتداولة على شبكة التواصل الاجتماعي، حيث قام مواطن من خلال فيديو مباشر على شبكة فيسبوك باتهام عون سلطة بالارتشاء مقابل منح إذن خروج للمواطنين في إطار إجراءات حالة الطوارئ الصحية المطبقة، وهو ما استدعى فتح بحث قضائي ضد هذا الشخص طبقًا للفصل 445، والذي جاء فيه: (من أبلغ بأي وسيلة كانت وشاية كاذبة ضد شخص أو أكثر إلى الضباط القضائيين أو ضباط الشرطة القضائية أو الإدارية أو إلى هيئات مختصة باتخاذ إجراءات بشأنها أو تقديمها إلى السلطة المختصة وكذلك من أبلغ الوشاية إلى رؤساء المبلَّغ ضدّه أو أصحاب العمل الذين يعمل لديهم، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة من مائتين ألف درهم، ويجوز للمحكمة أن تأمر علاوة على ذلك، بنشر حكمها كلّه أو بعضه في صحيفة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه. وإذا كانت الوقائع المبلّغ بها تستوجب زجرًا جزائيًا أو إداريًا، فإن المتابعة عن الوشاية الكاذبة، تطبيقًا لهذا النص يمكن الشروع فيها إمّا عقب الحكم النهائي ببراءة المبلّغ ضده، أو إعفائه أو عقب صدور أمر أو قرار بعدم متابعته، أو عقب حفظ الشكاية بأمر من أحد رجال القضاء أو الموظف أو رئيس المبلّغ ضده، أو مستخدمه المختص بالبث في الشكاية. وعلى المحكمة التي ترفع لها الدعوة، بمقتضى هذا الفصل، أن تأمر بوقف نظر دعوى البلاغ الكاذب إذا كانت المتابعة عن الواقعة جارية المبلّغ بها لازالت) [25].

3.2 المحتوى الإلكتروني الزّائف وعقوبته من خلال قانون الصحافة والنشر رقم 88.13

بالإضافة إلى الحديث عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر المحتوى الإلكتروني الزائف، فإنّ للمواقع الإخبارية الإلكترونية أثرها البالغ في هذا الشأن لأن هناك من يرى فيها مصدرًا موثوقًا

[24] نفسه، ص 102

[25] نفسه، ص 146

ردمد : 8152 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

للمعلومة، وبالتالي يكون تأثيرها بدرجة كبيرة في الرأي العام وفي الأمن الوطني. وقد بيَّن المشرّع المغربي في المادة 72 من القانون رقم 88.13 المتعلّق بالصحافة والنشر عقوبة نشر الأخبار الزائفة. وجعل المشرّع هنا شرط قيام الفعل الإجرامي المتعلق بنشر أو إذاعة أو نقل خبر زائف باقترانه بسوء النيّة، الذي ينتج عنه إخلال بالنظام العام وإثارة الفزع في المجتمع.

عقوبة الغرامة المالية من 20.000 إلى 200.000 درهم:

وأساس قيام هذا الفعل الإجرامي وجود سوء نيّة وقصد جنائي لنشر المعلومات الزائفة، كما يشترط المشرّع هنا الإخلال بالنظام العام وإثارة الفزع بين الناس، حيث نصّت المادة 72 من قانون الصحافة والنشر على الآتي: (يعاقب بغرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم كل من قام بسوء نيّة بنشر أو إذاعة أو نقل خبر زائف أو ادعاءات أو وقائع غير صحيحة، أو مستندات مختلقة أو مدلّس فيها منسوبة للغير إذا أخلّت بالنظام العام أو أثارت الفزع بين الناس، بأيّة وسيلة من الوسائل ولا سيَّما بواسطة الخطب أو الصّياح أو التهديدات المُفَوّه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإمَّا بواسطة الملصقات المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، وإمَّا بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم وإمّا بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية وأيّة وسيلة أخرى تَستعمل لهذا الغرض دعامة إلكترونية...)[26].

رابعًا: آليات مكافحة المحتوى الإلكتروني الزائف وتأثيرها في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

4.1 آليات مكافحة المحتوى الإلكتروني الزائف

مع ظهور جائحة كوفيد-19 بالمغرب وفرض حالة الطوارئ الصّحية، ازداد تفاعل المواطنين المغاربة على منصات الفضاء الإلكتروني حيث انتقل جزء من الحياة الاجتماعية إلى وسائل التواصل الاجتماعي، ورافقه انتشار سريع في المعلومات المتعلقة بالجائحة، ممّا أنتج مُمارسات وسلوكيات غير قانونية تمثّلت في تداول المعلومات الزائفة حول الموضوع، والتي من شأنها أن تسبب الهلع والخوف، حيث تدخلت السلطات الأمنية للحفاظ على الأمن والنظام العام، ويمكن إبراز أهم الآليات المتخذة لمواجهة انتشار المحتوى الإلكتروني الزائف في الآتي:

شرعنة التدخلات الأمنية:

لم تتصرف المؤسّسة الأمنية بفوضى في إدارة أزمة جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من مشكلات أمنية مثل تداول المحتوى الإلكتروني الزائف، حيث اشتغلت في إطار قانوني مرجعه مرسوم إعلان حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها رقم 2.20.292 الصادر بتاريخ 23مارس

[26] القانون رقم88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6491 بتاريخ 15 غشت 2016

2020 [27]، والمرسوم الثاني حول إعلان حالة الطوارئ الصّحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي الجائحة رقم 2.20.293 الصادر بتاريخ 24 مارس [28].

تشكيل خليّة مركزية للرّصد واليقظة المعلوماتية على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني تتجلى مهامها في رصد وتتبُّع المحتويات الإلكترونية الزائفة المرتبطة بأزمة تفشي كوفيد 19 في المغرب.

إطلاق منصّة إلكترونية http://covid.dgsn.gov.ma/: تجلّى دورها في دعم التفاعل بين المديرية العامة للأمن الوطني والمواطنين من خلال تمكينهم من التواصل والإبلاغ عن مختلف حالات خرق إجراءات حالة الطوارئ الصّحية ومتابعة ردود الأفعال والرد الفوري على الاستفسارات.

علانية الإعلان عن العقوبات القضائية الصادرة في حق مروّجي المحتوى الإلكتروني الزائف:

حالة المدعوَّة مِّي نعيمة والمدعو أبو النعيم، اللّذين تمّت محاكمتهما طبقًا للنصوص القانونية في هذا الشّأن. كما قامت النيابة العامة في إطار التصدّي للأخبار الزائفة بفتح 93 بحث قضائي، تمّ على إثره تحريك المتابعة القضائية في حق 70 شخص، من بينهم 19 شخصًا تُوبعوا في حالة اعتقال، خلال الفترة الزمنية للدراسة[29].

إصدار نشرات وبلاغات إحصائية من طرف المديرية العامة للأمن الوطني الهدف منها توفير المعلومات حول انتشار جائحة فيروس كوفيد-19 بالمغرب.

مواجهة المعلومات الزائفة بالحقائق والبيانات الرسمية:

حيث أصدرت المديرية العامة للأمن الوطني بلاغات تكذيب ضد العديد من الأخبار الزائفة التي تمَّ تداولها، مثل ما هو ممثَّل في الصورة أسفله عن الصفحة الرسمية للمديرية على منصَّة تويتر:

[27] مرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية إجراءات الإعلان عنها صادر بتاريخ 23 مارس، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر

[28] مرسوم رقم 2.20.293 صادر 24 مارس بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا_ كوفيد 19

[29] بلاغ حول حالة الطوارئ الصحية، رئاسة النيابة العامة، 17 أبريل 2020، (تاريخ الدخول: 26/02/2022): https://bit.ly/3IUTKnj

وإجمالًا يمكن إبداء بعض الملاحظات حول إدارة المؤسسة الأمنية للأزمة الصحية وتدخلاتها لمواجهة والحدّ من آثار الأزمة على الأمن الوطني، حيث تميّزت باليقظة والتدخل المبكر، والتدرُّج في اتخاذ القرارات الأمنية، والحزم في تطبيقها، ثُمَّ توفير الأمن العمومي في الشوارع خلال فترة الطوارئ الصحية.

4.2 الرقابة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين الضرورة والشرعية

تنطوي عمليات الرقابة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الأمن القومي والأمن العام للدول على أهمّية بالغة، وبنفس هذه الدرجة يمكن لهذه العمليات أن تتجاوز الأطر الشّرعية والقانونية والحق في التمتّع بالخصوصية وبالتالي تصبح تهديدًا للمصلحة العامة.

إنّ أهمّية الرقابة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الأفراد والتنظيمات، لها أدوار في الحفاظ على الاستقرار والأمن الوطني وتحقيق المصالح العامة للدولة، التي قد تهدّدها الأنشطة المعلوماتية الخارجة عن القانون، مثل الجرائم الإلكترونية من جرائم نشر الأخبار الزائفة المخلّة بالأمن والابتزاز الإلكتروني والاستغلال الجنسي للنّساء والأطفال والتشهير وانتحال الهويات، وكذلك جرائم الإرهاب والإشادة به ونشر الفكر المتطرف. إنّ المحتوى الإلكتروني يحظى بالأهمّية في أنه يمكن أن يكون دليلًا على جريمة ما، وبالتالي تصبح هذه الشبكات الاجتماعية أداةً لإنفاذ القانون، كما تُعدُّ مصدرًا مفتوحًا لجمع المعلومات، وذات أهمّية بالغة تضمن تدفق المعلومات بين المواطنين والحكومة، لاسيّما في حالات الطوارئ والأزمات مثل أزمة جائحة كوفيد-19. لكن في مقابل هذه الأهمية يجب أن تتمتّع عمليات الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل من أشكال القبول والمشاركة الشعبية من قبل المواطنين، من أجل أن تحظى جهود الدولة بالثّقة من قبل المجتمع بشكل عام، ولن يتأتّى هذا إلّا بتحقيق التوازن بين الحفاظ على الأمن القومي والنظام العام من جهة ثمَّ احترام الحق في التمتّع بالحياة الخاصة، ومراعاة المصالح المتعدِّدة أثناء تنفيذ عمليات الرقابة.

خامسًا: التحليل الإحصائي لحالات المحتوى الإلكتروني الزائف بالمغرب

تم القيام في هذا المحور بالتحليل الإحصائي للبلاغات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني وتغريداتها على صفحتها الرسمية بمنصة تويتر، وذلك خلال الفترة الزمنية للدراسة الممتدة من 6 فبراير 2020 إلى غاية 24 أبريل 2020.

5.1 أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف وفقًا لما ورد في بلاغات المديرية العامة للأمن الوطني:

الجدول رقم (1): أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف وفقًا لما ورد في بلاغات المديرية العامة

الحالات	العدد	النسبة (%)
نشر أخبار زائفة	28	75.68
التحريض على العصيان والتجمهر	4	10.81
السب والشتم والقذف في حق ضحايا جائحة كورونا	3	8.11
إهانة الأطر الطبية والتمريضية	1	2.70
التحريض على الكراهية وتهديد المواطنين وتسفيه وتبخيس جهود الدولة لمكافحة الجائحة وتكفير الدولة.	1	2.70
المجموع	37	100.00

الشكل رقم (1): توزيع نسب أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف وفقًا لما ورد في بلاغات المديرية العامة

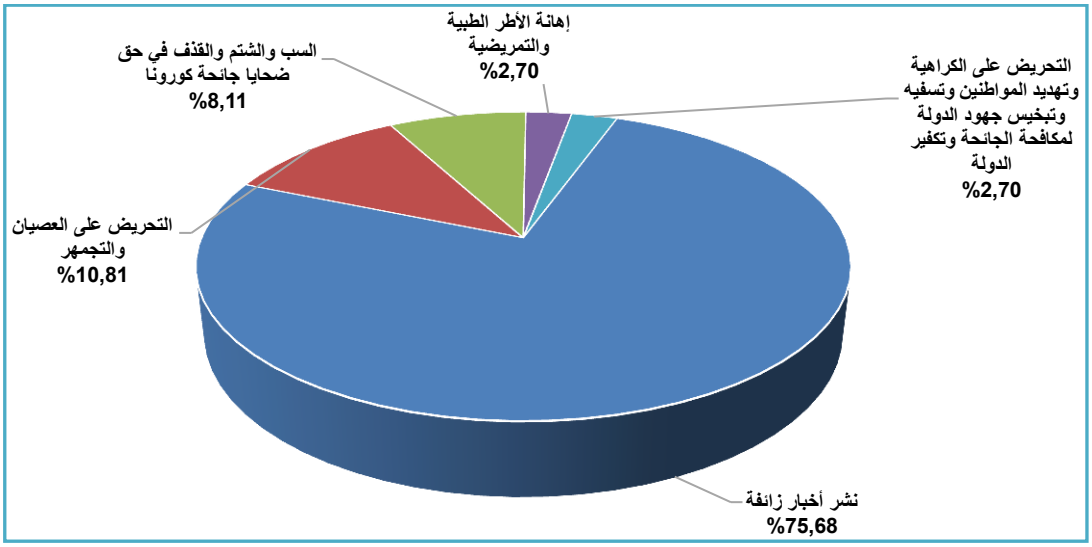

يتّضح من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أعلاه أنّ تهمة "نشر الأخبار الزائفة" سجلت أعلى نسبة من إجمالي عدد أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف التي تمّ رصدها إلكترونيًا والتي صاحبت انتشار جائحة كوفيد-19 بالمغرب، حيث سجلت نسبة (75.68%) يليها "التحريض على العصيان والتجمهر" بنسبة (10.81%)، السب والشتم والقذف في حق ضحايا جائحة كورونا بنسبة (8.11%)، إهانة الأطر الطبية والتمريضية والتحريض على الكراهية وتهديد المواطنين وتسفيه وتبخيس جهود الدولة لمكافحة الجائحة وتكفيرها بنسبة (2.70%) على التوالي.

5.2 أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف وفقًا لنوعية المنشور:

الجدول رقم (2): أنواع المحتوي الإلكتروني الزائف وفقاً لنوعية المنشور

نوع المنشور	العدد	النسبة (%)
فيديو	21	56.76
صورة	6	16.22
تدوينة	6	16.22
آخر	4	10.80
المجموع	37	100.00

الشكل رقم (2): توزيع نسب أنواع المحتوي الإلكتروني الزائف وفقاً لنوعية المنشور

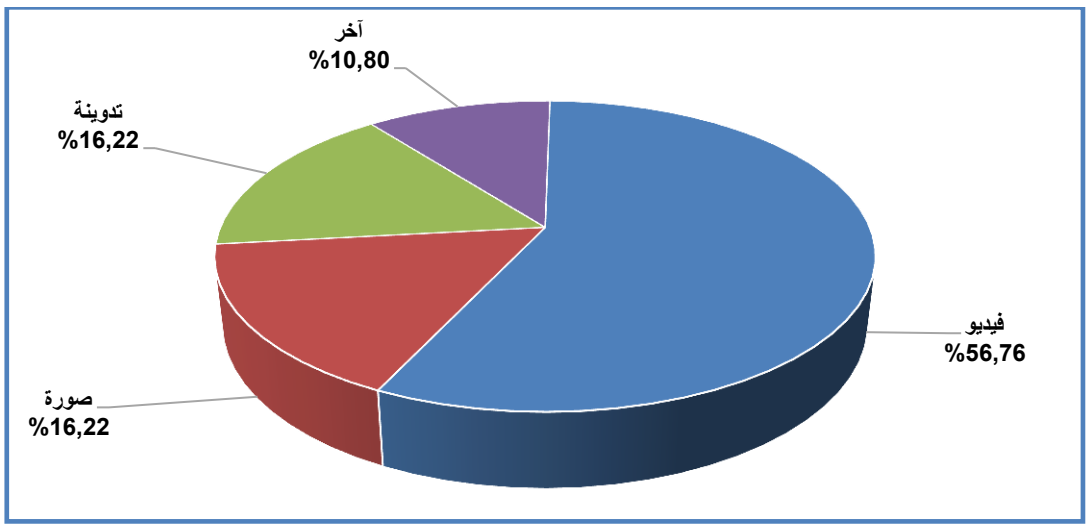

الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) يوضّحان نوع المحتوى الإلكتروني الزائف الأكثر تداولًا خلال فترة تفشّي جائحة كوفيد-19 في المغرب، حيث نلاحظ أن محتوى "الفيديو" مثّل نسبة (56.76%) من إجمالي المحتويات الأخرى (الصور، التدوينات، أخرى)، يليه نوع الصور والتدوينات والتي بلغت نسبة (16.22%) على التوالي. في حين بلغت نسبة نوع آخر (10.81%) وتتمثّل بالأساس في الأشرطة الصوتية. ويمكن تفسير تصدر محتوى الفيديو لأكثر أنواع المنشور تكرارًا إلى طبيعة "الفضاء الرقمي" الذي تتشكل داخله مجموعة من الممارسات تتمثّل في سهولة إرسال الرسالة عبر محتوى الفيديو وقوّة تأثيرها على المتلقي، وكذلك سعي مستخدمي هذا المحتوى إلى الشّهرة من خلال تحقيق أكبر عدد من المشاهدات وأكبر قدر من التداول.

5.3 التوزيـع الجغرافي للمحتـوى الإلكترونـي الزائف وفقًا لجهات المملكة:

الجدول رقم (3): التوزيع الجغرافي للمحتوى الإلكتروني الزائف وفقًا لجهات المملكة

الجهات	العدد	النسبة (%)
جهة الدار البيضاء سطات	11	29.73
جهة مراكش آسفي	6	16.22
جهة فاس مكناس	4	10.80
جهة طنجة تطوان الحسيمة	5	13.51
حالات غير مصنفة	2	5.41
جهة الرباط سلا القنيطرة	2	5.41
جهة الشرق	2	5.41
جهة سوس ماسة	2	5.41
جهة بني ملال خنيفرة	1	2.70
جهة درعة تافيلالت	1	2.70
جهة كلميم واد نون	1	2.70
المجموع	37	100.00

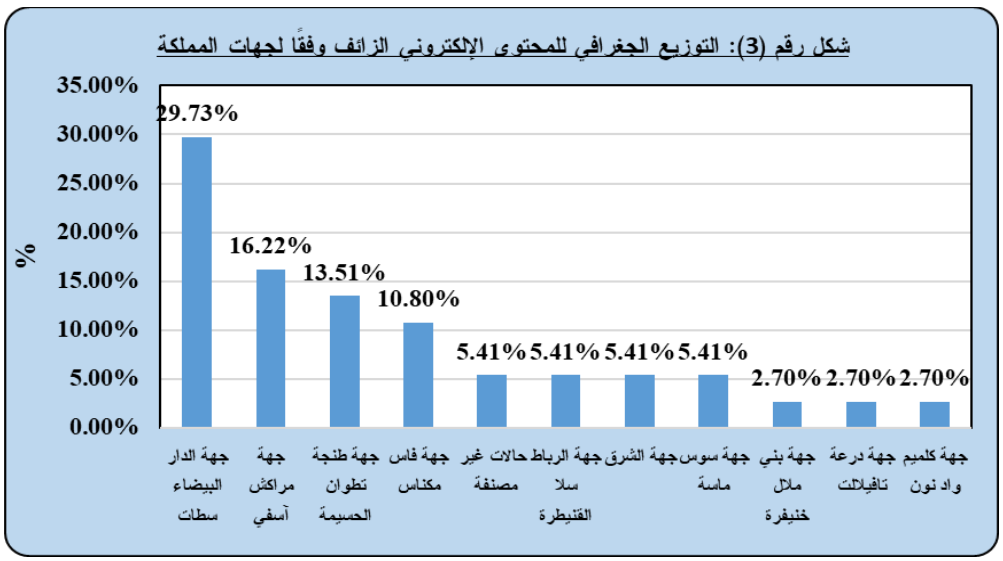

الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) يوضحان التوزيع الجغرافي للمحتوى الإلكتروني الزائف وفقًا لجهات المملكة، حيث نلاحظ أنّ الجهة التي شهدت العدد الأكبر من المحتوى الإلكتروني

الزائف المتعلق بجائحة كوفيد-19 خلال فترة الدراسة هي "جهة الدار البيضاء سطات وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة (29.73%)، متبوعةً بجهة مراكش آسفي بنسبة (16.22%)، بينما بلغت جهة طنجة تطوان الحسيمة نسبة (13.51%)، في حين شهدت جهات بني ملال خنيفرة، درعة تافيلالت، وكلميم واد نون أقل عدد من التوقيفات الأمنية بنسبة (2.70%) على التوالي. وتتوافق هذه النسب مع المعطيات الصادرة عن وزارة الصحة فيما يخص توزيع حالات الإصابة بجائحة فيروس كورونا على المستوى الوطني، حيث نجد جهة الدار البيضاء سطات في الصدارة متبوعة بجهة مراكش آسفي، ثم جهة طنجة تطوان الحسيمة في المركز الثالث، ويمكن تفسير ارتفاع نسب حالات المحتوى الإلكتروني الزائف بهذه الجهات إلى علاقته بارتفاع في حالات الإصابة بالفيروس لدى المواطنين وهو ما نتج عنه الخوف والرعب الذي دفع الأفراد لتفسير ما يحدث بتفسيرات خاطئة يمليها عليهم الخوف والوهم.

5.4 المؤشّر الزمني لتطوّر حالات المحتوى الإلكتروني الزائف خلال الفترة من فبراير إلى أبريل من العام 2020:

الجدول رقم (4): مؤشر تطور حالات المحتوى الإلكتروني الزائف

التاريخ/ الشهر	العدد	النسبة (%)
الأسبوع الأول من شهر فبراير	1	2.70
الأسبوع الرابع شهر فبراير	1	2.70
الأسبوع الأول من شهر مارس	1	2.70
الأسبوع الثاني من شهر مارس	2	5.41
الأسبوع الثالث من شهر مارس	13	35.14
الأسبوع الرابع من شهر مارس	10	27.03
الأسبوع الأول من شهر أبريل	2	5.41
الأسبوع الثاني من شهر أبريل	4	10.80
الأسبوع الثالث من شهر أبريل	1	2.70
الأسبوع الرابع من شهر أبريل	2	5.41
المجموع	37	100.00

مجلة القانون و المجتمع
العدد العاشر- يوليوز/شتنبر 2023

شكل رقم (4): مؤشر تطور حالات المحتوى الإلكتروني الزائف

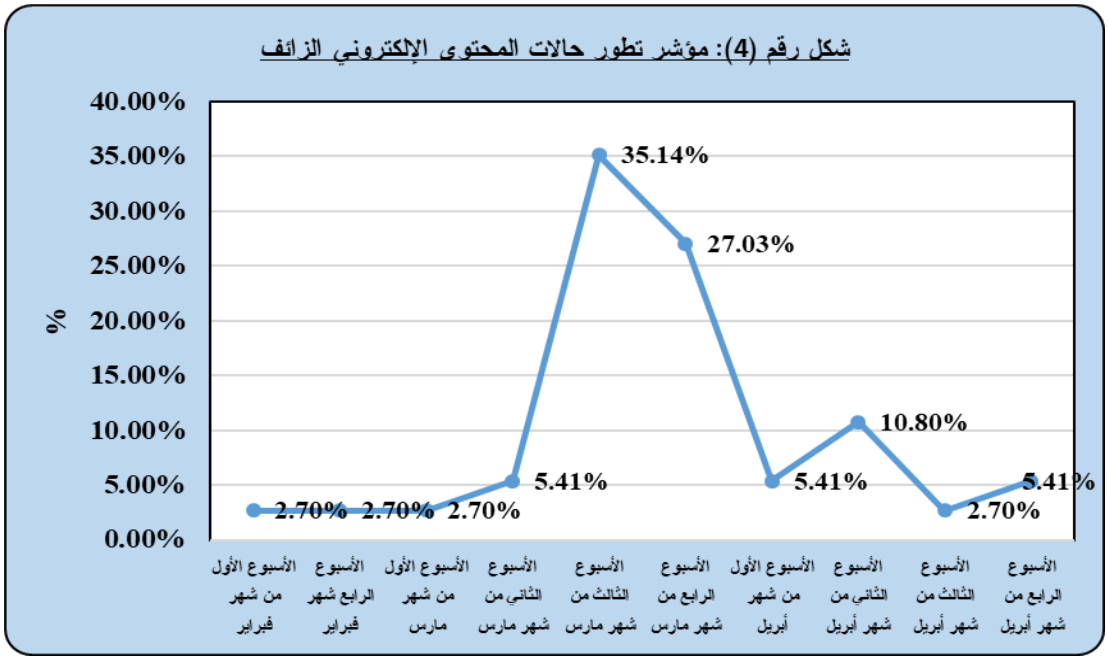

الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) يوضحان المؤشر الزمني لتطوّر حالات المحتوى الإلكتروني الزائف والذي شهد ارتفاعًا وانخفاضًا خلال الفترة من شهر فبراير إلى شهر أبريل من العام 2020م، حيث يُلاحظ أن الأسبوع الثالث من شهر مارس سجّل أعلى عدد من الحالات بنسبة (35.14%)، ثم بدأت الحالات في الانخفاض الملحوظ لتصل إلى أدناها خلال الأسبوع الثالث والرابع من شهر أبريل من العام 2020م، وهذا يتّسق مع ظهور الجائحة في المغرب في بداية شهر مارس، حيث عمّ الذّعر والخوف الشعبي، كما أنه بعد تطبيق إجراءات حالة الطوارئ الصّحية وبداية التدخلات الأمنية انخفضت نسبة نشر المحتوى الإلكتروني الزائف من (35.14%) إلى (5.41%) في الأسبوع الأول من شهر أبريل، ممّا يعطي مؤشّرًا واضحًا بأن فاعلية المعالجة الأمنية التي تمّ تطبيقها من الرصد المعلوماتي إلى التوقيف الأمني ثم التقديم أمام الجهات القضائية، أدّت إلى خفض نسبة تداول المحتوى الالكتروني الزائف على منصّات التواصل الاجتماعي بالمغرب.

5.6 النتائج:

1. شكل ظهور وانتشار جائحة كوفيد-19 فرصة لممتهني صناعة ونشر المحتوى الإلكتروني الزائف والذي من شأنه نسف كل المجهودات الأمنية الوقائية والاحترازية المتخذة لدرء مخاطر الجائحة وتداعياتها على الأمن الوطني، حيث سجلت تهم "الأخبار الزائفة" نسبة (75.68%) من إجمالي عدد أنواع المحتوى الإلكتروني الزائف الذي تم رصده من قبل الخلية الأمنية للرصد واليقظة المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني خلال فترة الدراسة.
2. يُعدُّ "الفيديو" الوسيلة الأكثر استخدامًا في نشر المحتوى الإلكتروني الزائف لجائحة كوفيد-19 في المغرب، حيث مثّل نسبة (56.76%) من إجمالي المحتويات الأخرى (الصور، التدوينات، أخرى)، ويعود ذلك إلى

طبيعة "السوق الرقمية" التي تتشكّل داخلها مجموعةٌ من الممارسات تتمثّل في سعي مستخدمي محتوى الفيديو إلى الشهرة من خلال تحقيق أكبر عدد من المشاهدات، وأكبر قدر من التداول ويرتبط هذا الاعتماد المتزايد على الفيديو بنموذج اقتصادي ربحي مبتكر، حيث تقدم المنصات الرقمية للفيديو فرصة لمنشئي المحتوى لكسب إيرادات من خلال منحهم عمولات عن نشر الإعلانات والإشهار عبر المحتوى الرقمي. تتضمن هذه الممارسة سعي مستخدمي محتوى الفيديو إلى تحقيق أكبر عدد من المشاهدات.

3. جاءت جهة الدار البيضاء سطات في المرتبة الأولى من حيث التوزيع الجغرافي لانتشار حالات المحتوى الإلكتروني الزائف المتعلق بجائحة كوفيد-19وذلك بنسبة (29.73%)، وذلك راجع للكثافة السكانية للمدينة التي تضم حوالي 11 % من مجموع ساكنة المغرب، وكذلك لسهولة ولوج ساكنة المنطقة إلى الربط بالأنترنت والأدوات الرقمية.
4. سجل الأسبوع الثالث من شهر مارس أعلى عدد من حالات المحتوى الإلكتروني الزائف المتعلق بتفشّي جائحة كوفيد-19 بنسبة (35.14%)، وهذا يتّسق مع فترة بداية الارتفاع في حالات الإصابة بالفيروس على مستوى جهات المغرب، والبداية الأولى لتطبيق الإجراءات القانونية والأمنية في حق المخالفين طبقًا لحالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، حيث انخفضت هذه النسبة إلى (5.41%) في الأسبوع الأول من شهر أبريل وهذا دليل على فاعلية الإجراءات المتخذة من قبل المديرية العامة للأمن الوطني في مواجهة انتشار المحتوى الإلكتروني الزائف والتي تمثلت في اعتماد خطة للتوعية الإعلامية الأمنية من خلال الخرجات الإعلامية على شاشات التلفزيون وأيضا من خلال التوعية الإعلامية الأمنية على منصات الشبكات الاجتماعية للمديرية هذا بالإضافة للجانب العقابي الزجري حيث تمت إحالة عدد من الأشخاص على النيابة

5.7 التوصيات:

هناك شبه إجماع من قبل المتخصّصين في مجال الأمن السيبراني بأنّ المعلومات والأخبار الزائفة المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي من المستحيل القضاء عليها نهائيًا، ولكن بالإمكان الحد من انتشارها والتحكُّم في آثارها على الاستقرار الأمني للمجتمعات، وبناءً عليه نقترح التوصيات الآتية:

- تقوية الترسانة القانونية والعقابية ضد ترويج المحتوى الإلكتروني الزائف من خلال توسيع الاختصاص الأمني في مراقبة ومتابعة كل ما يتم بثه على شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب دون المساس بالحريات الأساسية للمواطن في التعبير والرأي.
- تمكين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بالمغرب من التبليغ عن المحتوى الإلكتروني الزائف وتوفير الحماية القانونية للمبلِّغين.
- الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي لتعزيز أبعاد الأمن، وذلك من خلال القيام

بحملات إلكترونية للتوعية الأمنية ضد مخاطر نشر المحتوى والمعلومات الزائفة والحث على الانتماء الوطني.

- إدراج مواد تعليمية عن وسائل التواصل الاجتماعي في المناهج التعليمية الوطنية في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، تتناول طرق الاستخدام الآمن لهذه الوسائل للحد من الآثار الأمنية لهذه الظاهرة في المستقبل.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

دستور المملكة المغربية الصادر يوليو لسنة 2011.

مجموعة القانون الجنائي المغربي، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6763، بتاريخ 25 مارس 2019.

القانون رقم88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 6491 بتاريخ 15 غشت 2016.

مرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية إجراءات الإعلان عنها صادر بتاريخ 23 مارس، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر.

مرسوم رقم 2.20.293 صادر 24 مارس بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا_ كوفيد 19.

حفصة هزاع الحذيفي، رباب رأفت الجمال، اتجاهات الرأي العام نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، عدد 2، مجلد 5، يونيو 2019.

نصر الدين عبد القادر عثمان، دور الإعلام الجديد في الترويج للشائعات وآليات التصدي لها: دراسة على أساتذة الإعلام والإعلاميين، مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، عدد 23، 2019.

علي الكلباني، الشائعات وخطرها في ظل وسائل الإعلام الجديد، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 2017.

عبد الرحمان كامل، رصد وتحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الأمن القومي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا، يوليو 2019، (تاريخ الدخول: 26/02/2022) https://bit.ly/3hRNelv

بلاغ حول حالة الطوارئ الصحية، رئاسة النيابة العامة، 18أبريل 2020، (تاريخ الدخول: 15/02/2022): https://bit.ly/3MADJFt

مراجع باللغة الإنجليزية:

Itai Brun, Michal Roitman, National Security in the Era of Post-Truth and Fake News, The institute for National Security Studies, accessed March 02, 2022: https://bit.ly/3hOWwyz

The Future of Truth and Misinformation Online, Pew Research Center 19-10-2017, accessed February 16, 2022: https://pewrsr.ch/3Ik98J5

Uwaebuka Wisdom MADU and others, The Menace of Fake News in Nigeria: Implications for National Security, Paper presented at the 17th Annual National Conference of the School of Business Studies, July, 2019,

Randeep Dahiya, Fake News, Disinformation as threats to National Security and Possible Solutions, 19-01-2020, accessed February 17, 2022: https://bit.ly/3JbZ5XT

Bhaskar Chakravorti, as coronavirus spreads, so does fake news 05-02-2020, accessed March 01, 20: https://bloom.bg/3IY67Pw